

غسل الوجه وغسلها القلب والتلفظ بها مستحب كذا في السراج الوهاج اما
 التيمم في الوضوء يسوق الحجارا ونبيذ التمرفه طه كذا في الجمع والفتاوى
 مع بين الى الكفاية قد ناقولنا في كونه منثا حالا لها شرط في كونه سببا
 للتراب على الأصح وقيل يتاب بغير نية اه قوله ومع كل راسه مرع
 واحدة مستوعبة والتكليف بدعة وقيل لا بأس به كذا في اخلاصة وخبرهم
 في البدايع بكذا على انه المذهب وروى الحسن انه مسنون يعنى
 بما واحد واعتض بان البلة صارت مستعملة بالاولى واجيب بان الماء
 ياخذ حكم الاستعمال لاقامة فرض اخر لا اقامة السنة لانها تبع للفرض
 الا ترى ان الاستعمال ليس بما واحد كذا في العناية وفيه بحث اذ
 قد فرغ في كيفية الاستعمال ان يبل يديه ويضع بطون ثلاث اصابع
 في كل كف على مقدم الراس ويعزل كسابتين والابهامين ويجا في
 الكفين ويجرها الى الراس ثم يمسح العودين بالكفين ويجرها الى مقدم
 الراس ويمسح ظاهرا الاذنين بباطن الابهامين وباطن الاذنين بباطن
 السابتين ويمسح رقبته بظاهر كعبيه حتى يصير ما يستعمل لم يصير
 مستعملا هكذا اروت عاشة مسحة عليه كصلاة والسلام اه واجاب
 في احواشي كسعدية بان قوله يصير مستعملا يعنى حقيقة وان لم يصير
 مستعملا حكما في عضو واحد فلا تخالف لكن قال كشارح الاظهر في كيفية
 ان يضع كفيه واصابعه على مقدم الراس ويدها الى قفاه على وجه مستحب
 جميع الراس ثم يمسح اذنيه باصبعيه ولا يكون الماء مستعملا به الا ان
 الاستعمال بما واحد لا يكون الا بهد الطريق وما قاله بعضهم من ان
 يجا في كيفية تحريك الراس عن الاستعمال لا يفيد لانه لا بد من الموضع والمدفان

كان

انهم حكموا بوقوع طلاقه اذ اسكر منها زجرا له اه قوله وفيه شبهة معهل
 قال كذا يلجى ويطلب التيمم بالتمتع ولا يبطل غسل وقيل يبطل لها
 الاعضاء الاربعة فعيد الوضوء دون الغسل ولو تحققتا في الصلاة قيل
 تفسد الصلاة ووضوءها اما الصلاة فلاجل انه كلام واما الوضوء فلهن
 اذ هو في الصلاة وقيل يبطل الوضوء دون الصلاة كغيرها من الاحداث اذ
 اذا سبقت وقيل يبطل الصلاة دون الوضوء فانها ليست بتيمم في حقه
 فلا يكون به جنابة وبطلان الصلاة لاجل انها كلام ولم يصح انها لا يبطل
 الصلاة ولا الوضوء لان الوضوء يبطل حكم الكلام كما سائر الاحكام وليست
 التيمم تيمم في حقه فلا يثبت به حكم اه وقال سلا مسكين لا يكون
 تيمم النائم في صلاة حدثنا في الصحيح لسقوط معنى الجنابة بالنوم
 وقال شداد بن اوس اذا نام في صلاة فانما اركعا او ساجدا ثم قمه قال
 ابو حنيفة تفسد الصلاة ولا يفسد وضوءه هكذا اخفى الفقيه عبد الوجد
 وقال احكام ابو محمد الكوفي تفسد الصلاة ووضوءه جميعا وبه اخذ عامة
 المتأخرين اه واختار ابن الهمام في تحريم انها من ثنائيم مفسدة للشلاة
 لا للوضوء وفي الضباب وعليه لغوي وفي الروا الجيدة وهو المختار والطهارة
 التيمم لا تقضيها وعليه عامة المشايخ وان صح المتأخرون كفاضي خان
 النقص كذا افاده في المنع وفي الدر المختار ربح في الجنابة والتمتع ونهر
 النقص يعمونه له وعليه الجمهور كما في الذخائر الاشرافية اه قوله حتى لا يكون
 تقصبا بالجنابة وكذا في سجود الثلاثة قوله ويتماس فخرجان الخ بلا حائل
 قال في الجرح في المنع معن الى التيمم وكذا المباشرة بين الرجل والفتان
 وكذا بين الرجلين ايضا يوجب الوضوء عليهما وفي شرح منية المصلي معترفا